

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم
مصر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٠ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠) .

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحويل مؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري
بعمليات الإقراض والتسليف الموسمية والإذن لمصرف سورية
المركزي بمنح قروض وسلف موسمية إلى المؤسسة .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يؤذن لمؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري بأن
تقدم بعمليات الإقراض والتسليف الموسمية ، النقدية والعينية ، إلى
المزارعين الذين آلت إليهم الأراضي المستولى عليها بمقتضى أحكام القانون
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ وإلى الجمعيات التعاونية الزراعية الكونة وفقاً لحكم
المادة ٢٨ من القانون المذكور وإلى صغار المزارعين الذين وزعت عليهم
المؤسسة أراضي من أملاك الدولة أو رخصت لهم باستثمارها

تحدد قواعد إجراء عمليات الإقراض والتسليف المذكورة وشروطها
بنظام يصدره مجلس إدارة المؤسسة

قانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعي في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه .

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (١) من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الملحق بالاصلاح الزراعي في الإقليم المصري
النص الآتي :

” مادة ٣٩ مكرراً (١) - تمتد لنهاية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الزراعية
عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية سواء لاقضاء
المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذاً للأداة السابقة والقوانين
رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥
لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ و ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ،
ويكون الامتداد بالنسبة إلى نصف المساحة المؤجرة إذا كان المالك
قد استعمل حقه في تجتنب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨
المشار إليه ، ويكون الامتداد بالنسبة إلى كامل المساحة المؤجرة لمن لم
يستعمل حقه في التجتنب قبل ذلك .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية
سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية وإلا اعتبر العقد مشتملاً من تلقاء ذاته دون حاجة
إلى إهذار أو التجاء إلى القضاء